معالم الوسطية في ضوء الكتاب والسنة

 وتطبيقاتها المعاصرة

بحث مقدم لندوة: الوسطية والاعتدال في ضوء نصوص الكتاب والسنة

(تأصيلاً وتقعيدًا وتنزيلاً)

التي أقيمت بجامعة سيؤن - الاثنين 16 ربيع أول 1442ه

أما بعد..

 فإن الوسطية في الكتاب والسنة: مصفوفةٌ قيمية واضحة المعالم، ممتدةٌ في هذا الدين؛ تعبدًا وأخلاقًا، واقتصادًا واجتماعًا، لا يعاني معها الدينُ الإسلامي من جدلية الإثبات، لكنا نحتاج مع تداخل المفاهيم المغلوطة حول الدين من رسم معالم التقعيد على ضوء الشرط الشرعي، ومساراتِ العمل نحو التطبيق الفرعي، خصوصًا أن إشكالية فهم هذا المصطلح وتطبيقاته لم تنشأ من مخاض تطور العقل المعرفي، بقدر ما نشأت هذه الإشكالية في أذهان الأغمار من التوظيف المغرِض لتشويه جماليات ديننا الحنيف، وأرجو من ورقتي هذه أن أضع أصابعَ البحث، وألفت نظر العاملين إلى معالم شرعية ثابتة، تحتاج منا إلى أن نستنسخ أمثالها من روعة التوسط، ورثناها من تراثنا الإسلامي التليد الخلاب، فنعم الموروث الحضاري، وهنيئًا لمن اغترف منه، {ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ} [ص: 42].

1. المعلم الأول نحو فهم وسطية الإسلام أن ندرك: أن الوسط في الإسلام مساحة كبيرة، لها حدان أعلى يُخرج من أفرط، وأسفل يستبعد من فرّط، وهي بهذا ليست خطًا رقيقًا بين طرفين، فلو تحدث أحدنا عن الشجاعة لقال: إنها وسط بين التهور والجبن، لكن هذا لا يعني بحال أنها مختزلةٌ في صورة واحدة؛ إذ مساحة المفهوم تتسع لأكثر من ذلك.

وهذا يعني أن متعددي الأوجه يسعهم حدُ الوسط ما داموا لم يخرجوا عن أحد الحدين؛ فلا حاجة أن يُعاتِب كلٌ منا الآخر ما داما في نفس المساحة، إنما الحاجة الحقيقية أن نرسم حدود الخطين.

والمستند القرآني لهذا المعلم: قول الله تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } [الأنعام: 153]، يقول ابن القيم - رحمة الله تغشاه - في تقرير معنى الصراط في بدائع الفوائد (2/16): "سمي الطريق صراطًا؛ لأنه يسترط المارة فيه، والصراط ما جمع خمسة أوصاف: أن يكون طريقًا مستقيمًا سهلاً مسلوكًا واسعًا موصلاً إلى المقصود"، انتهى كلامه، وتأمل قوله واسعًا.

ومستندها الحديثي: قول النبي : "عليكم هديًا قاصدًا؛ فإنه من يشاد هذا الدين يغلبه"، أخرجه أحمد، قال المناوي رحمه الله في التيسير بشرح الجامع الصغير (2/145): "أي طريقًا معتدلاً غير شاق ... ثم قال: وهو أخذ برفق؛ بغير غلو ولا تقصير"، فتبين أن تحديد الاعتدال يحصل بتحديد حدي الخروج منه.

ومستند دلالته اللغوية: ما قال الجوهري في الصحاح (3/1148): "وأفْرَطَ في الأمر، أي جاوز فيه الحدّ"، وقال ابن منظور في لسان العرب (4/2840): "والاعْتِدالُ: تَوَسُّطُ حالٍ بين حالَيْن؛ في كَمٍّ أَو كَيْف"، قال الشاعر: عليك بأوساطِ الأمور فإنها نجاةٌ، ولا تركب ذلولاً، ولا صعبًا

فتبين من ذلك ضرورة رسم الحدين لكل عمل؛ تتبعًا للحكم الشرعي، لذا وجدنا الشريعة توضح حدي الخروج عن الوسط، وتترك المساحةَ الوسطية واسعةً بينهما، قال العلامة النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم (16/220): "(هلك المتنطعون) أي المتعمقون الغالون، المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم".

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (3/381): "دين الله وسطٌ بين الغالي فيه، والجافي عنه، والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين؛ لا يبالي بأيهما ظفر: إما إفراط فيه، وإما تفريط فيه"، ويوضح هذه المساحة الواسعة تلميذه الرباني ابن القيم فيقول كما في مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (2/464): "ودين الله وسطٌ بين الجافي عنه والغالي فيه؛ كالوادي بين جبلين" انتهى، وتأمل قوله كالوادي.

وإن بحثنا عن تطبيقها النصي: فلنتأمل: قول الله تعالى: {وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا } [الإسراء: 110]، وقوله: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا } [الفرقان: 67]، وقول النبي : " ليصل أحدكم نشاطه، فإذا فتر فليقعد"، متفق عليه، ففتح لنا في جميع ما سبق مساحة الحل، وحددت فقط مساحة المنع والتحريم، فما أسعدنا بهذه المنهجية القرآنية النبوية لتحديد معاني وسطية المفاهيم المختلفة.

ومتى أردنا انعكاس تطبيق هذا المعلم الوسطي على واقعنا المعاصر: فلنصنع خطابًا وسطيًا راشدًا جماهيريًا ونخبويًا، نُبيّن فيه للناس حدي الاجتناب، ونترك لهم مساحةً لاختيار أنسب وسط بالنسبة لهم؛ لنبتعد عن خطابات التجذير الطائفي، والمنهج الغالي في التشنيع، وننتسب لهوية الفقه اللازم للاجتماع والازدهار ضمن محكمات الحد الشرعي وأطر السياق الحضاري، وكم - وللأسف - بتكرار نموذجنا الذي اخترناه لأنفسنا يحسُب المستمع أن وسط الدين لا يخرج عنه قيد شبر !.

وشوكة الميزان هاهنا تنضبط بتقريرات أئمة الهدى، الذين رضي الله عنهم، في تجلية مضائق التجاذب، مستمسكين بقاعدة الاستصحاب للأصل الشرعي عند المظنة؛ طلبًا ليقين الاجتماع؛ (حتى يتبين لكم)، مع ثقتنا الراسخة أن فحوى الشريعة معيارُ الوسطية، وليست دعوى الوسطية معيارَ الشريعة.

ثم إن الفكرة البحثية التي أضعها بين يدي شريف علمكم: أن نسعى في الكتابة في حدي كل مسمى شرعي، واللذان - ومع تجدد الإفرازات المعاصرة - يحتاجان لمزيد إبراز وتوضيح.

1. المعلم الثاني: قاعدة الميزان: فالوسطية في الإسلام يحددها سلمُ المقاصد في درجات المصالح والمفاسد الآخروية والدنيوية، ما بين ضروريات وحاجيات وتحسينيات، وكل منها تُحفظ وجودًا وعدمًا، ولها ومكملات ومراتب متممة.

وهذا يعني أن الوسطية تثبيت الأساس الضروري بالحاجي وتزيينه بالتحسيني، والتضحية بهما وبأحدهما للمحافظة على الضروري، فلكل حكم وزنه ومحله.

ومستند هذا المعلم القرآني: قول تعالى: {وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ} [الرحمن: 7 - 9].

ومستندها الحديثي: قول سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما: إن لربك عليك حقًا، ولنفسك عليك حقًا، ولأهلك عليك حقًا؛ فأعط كل ذي حق حقه، فأتى النبي ، فذكر ذلك له، فقال النبي : "صدق سلمان"، متفق عليه، فليست أحكام الوسط تعني مسك العصا من الوسط، أو بينيّة العدد والمساحة، دون اعتبار وزنية الثقل والأهمية لكل حكم شرعي.

ومستند دلالاته اللغوية: ما قاله ابن فارس في مقاييس اللغة (6/108): "الْوَاوُ وَالسِّينُ وَالطَّاءُ: بِنَاءٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى الْعَدْلِ وَالنَّصْفِ، وَأَعْدَلُ الشَّيْءِ: أَوْسَطُهُ وَوَسَطُهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {أُمَّةً وَسَطًا} [البقرة: 143]"، وفي صحيح الإمام البخاري (4/163): أن النبي قال: "وَالْوَسَطُ: الْعَدْلُ".

وبهذا السلم يتحدد: الثابت الذي التفريط فيه انحلال، والمتغير الذي التحزب حوله غلو، وما هو غاية يجتمع حولها، وما هو وسيلة، يسمح بالاختلاف فيها.

وإن بحثنا عن تطبيقها النصي: فلنتأمل: قول الله تعالى: {أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ } [التوبة: 19]، فظهر قصد الشرع في عدم التسوية بين تحسيني الدين وبين ما هو من ضرورته وأصلِه، ولنقف أيضًا عند حديث أسامة بن شَرِيكٍ قال: خَرَجْتُ مع النبي حاجّاً، فكان الناس يأتونه، فمن قال: يا رسول الله، سعيت قبل أن أطوف، أو قدمت شيئاً، أو أخرت شيئاً؟ فكان يقول:"لا حرجَ، لا حرجَ؛ إلا على رَجُلٍ اقتَرَضَ عِرْضَ رجل مسلم وهو ظالم؛ فذلك الذي حَرِجَ وهَلَكَ"، أخرجه أبو داود وغيره بسند صحيح.

وإذا أردنا انعكاس تطبيق هذا المعلم الوسطي على واقعنا المعاصر: فلنضبط به تعاملنا مع متغيرات العصر، فلا نكون أسرى الجمود الفقهي على المتن، فيصبح الدين جامدًا لا مرونة فيه، ولا نقع في فوضية توسيع دائرة المقاصد نحو الحداثة التغريبية المفرطة، فيصبح الدين هلاميًا، لا شكل له.

وشوكة الميزان هاهنا تتجه إلى استنطاق نصوص الكتاب والسنة ضمن سياقها النصي والدلالي والتنزيلي على منهجية سلف الأمة الصالح رضوان الله تغشاهم.

والفكرة البحثية التي اقترحها: أن نصنع سلمًا مقاصديًا لكل حكم من أحكام الدين الحنيف، يُبين أساسه وضروراته، ومثبتاته وحاجياته، وجمالياته وتحسيناته؛ لنهرع إليه عند تزاحم المصالح المرجوة، أو تعارضها مع المفاسد الواقعة أو المتوقعة، فننجو من فوضوية الترجيح، وعشوائية الموازنات .

1. المعلم الثالث: أن الوسطية الشرعية تتحقق في بناء العقل الجمعي، الذي يسع كل من قال بجزء من الصواب.

وهذا يعني أن يجتمع فينا - دعاة الوسطية - الحق الذي استمسك به كل طرف.

ومستند هذا المعلم القرآني: قول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ } [البقرة: 208]، وقوله عز من قائل: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: 7].

ومستندها الحديثي: قول النبي : "اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا"، متفق عليه، فقدَّم مؤلفات القلوب على تحرير مواضع الاختلاف؛ التي يسع الناس ترك تحريرها.

ومستند دلالاته اللغوية: ما قاله صاحب الصحاح (3/1168): "وكل موضع صلح فيه بين فهو وسْط".

وإن بحثنا عن تطبيقه النصي: تذوقنا جمال تطبيقه في قول الله الحكيم سبحانه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الشورى: 11]، وقوله: {لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (28) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: 28، 29]، وقول صاحب الشريعة في مورد اختلاف تنوع لكلا المختلفَين: "هكذا أنزلت"، متفق عليه.

 وإذا أردنا انعكاس تطبيق هذا المعلم الوسطي على واقعنا المعاصر: فأقول: ينبغي أن ينعكس هذا على وسطية القراءة والاستنتاج من التراث الفقهي والتاريخي، والتنزيلِ على وقائع الأحوال المستجدة، فالأمثلة التي نسج السلفُ صورَ النص الشرعي عليها تدور ضمن التوسط المطلوب، وهي نماذج له، وليست هي التوسط فقط، فنحتاج للتمسك بمعايير الأصالة، دون التفريط في مرونة الاستيعاب؛ ردًا لكل حكم إلى أصله من توقيف، أو توسعة.

وشوكة الميزان التي تضمن لنا سلامة الفهم: قاعدة استدل ثم اعتقد، فإذا بموجهات النص تنساب في نفس المتلقي دون تراكمات معرفية تمنع الاستجابة لأنوار الحق.

والفكرة البحثية التي يستلهمها المتكلم من جميل إنصاتكم: أن تُجمع الصورُ الوسطية لتراثنا الإسلامي على اختلاف الزمان والمكان والظروف التي أحاطت به، لنصل بالقلم بينها رجاء أن تنضبط لنا دوائر التوسط المحمود، ولسنا - والله - بحاجة لمن تضغط على تفكيره عوائدُ مجمدة، لا يرى التوسط إلا من خلالها، قافزًا على عطاء غيرِه الوسطي، محتكرًا الاسم والمسمى والنسبة في قدسية تفكيرِه واستنباطِه !، فيعود بنا الهرب من سندان تفكير الإرهاب إلى مطرقة إرهاب التفكير، وحسبنا قول إمامنا الشافعي رحمه الله: قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب.

توصيات الباحث لمخرجات الندوة:

التوصية الأولى: صناعةُ مناقشاتٍ بحثية أكاديمية جريئة؛ لرسم صورة هذه المعالم والحدود، منضبطة بميزان البحث والنقد العلمي الأصيل، بعيدًا عن الترقيع التبريري، وعن التشنج والتقوقع حول الذات.

مع الاهتمام بالأفكار البحثية المقترحة في هذه الورقة، وقد اقترحت ثلاثة في: ضبط المفهوم من عقديّ مؤصِل، ووزن قدره من فقيه خريت، ورسم امتداده التراثي من مؤرخ غواص.

والتوصية الثانية، وإنما تلد من رحم الأولى: تبني كرسي بحثي في الجامعة حول أبحاث الوسطية والاعتدال، تترجم مخرجاتها ضمن مقررات أكاديمية، وأوعية إعلامية، وخطابات منبرية منهجية.

والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالمولى الحق، الكريم الرحمن، وصلى الله وسلّم، وبارك وأنعم، على نبينا الأكرم.